استمرار سوق المال في صبغته المحلية

«الشال»: الكويتيون يسيطرون على 90 في المئة من تداولات البورصة

قطاع صناديق الاستثمار .. آخر المساهمين في السيولة

ارتفاع حسابات التداول النشطة بنسبة 11.2 في المئة

قال تقرير الشال الى تقرير اصدرته الشركة الكويتية للمقاصة حول «حجم التداول في السوق الرسمي طبقا لجنسية المتداولين» عن الفترة من 2012/1/1 إلى 2012/11/30. وافاد التقرير ان الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، إذ استحوذوا على 54.6 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «نحو 47.3 في المئة للفترة نفسها من عام 2011»، و51.9 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «نحو 42.8 في المئة للفترة نفسها من عام 2011».

وباع المستثمرون الأفراد أسهما بقيمة 3.589 مليارات دينار، كما اشتروا أسهما بقيمة 3.412 مليارات دينار، ليصبح صافي تداولاتهم، الأكثر بيعاً، نحو 177.239 مليون دينار. وتغيرُ نسب مساهمة الأفراد إلى الأعلى يعني زيادة في خاصية فردية تعاملات البورصة وهبوطا نسبيا للمساهمات المؤسسية في تداولاتها وهو تطور سلبي.

واستحوذ قطاع المؤسسات والشركات على 21.7 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «نحو 25.8 في المئة للفترة نفسها من عام 2011»، و18 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «نحو 20.2 في المئة للفترة نفسها من عام 2011»، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 1.427 مليار دينار، في حين باع أسهما بقيمة 1.183 مليار دينار، ليصبح صافي تداولاته، القطاع الوحيد شراءً، نحو 244.356 مليون دينار.

وثالث المساهمين في سيولة السوق هو قطاع حسابات العملاء «المحافظ»، فقد استحوذ على 19.8 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «نحو 21.6 في المئة للفترة نفسها من عام 2011»، و18.8 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «نحو 20.8 في المئة للفترة نفسها من عام 2011»، وقد باع هذا القطاع أسهما بقيمة 1.298 مليار دينار، في حين اشترى أسهما بقيمة 1.233 مليار دينار، ليصبح صافي تداولاته، بيعاً، نحو 64.307 مليون دينار.

وآخر المساهمين في السيولة قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 7.6 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «نحو 10.9 في المئة للفترة نفسها من عام 2011»، و7.6 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «نحو 10.6 في المئة للفترة نفسها من عام 2011»، وقد باع هذا القطاع اسهما بقيمة 501.726 مليون دينار، في حين اشترى أسهما بقيمة 498.916 مليون دينار، ليصبح صافي تداولاته، بيعاً، نحو 2.810 مليون دينار.

ومن خصائص سوق الكويت للأوراق المالية استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ اشتروا أسهما بقيمة 5.944 مليارات دينار، مستحوذين، بذلك، على 90.5 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «نحو 91.7 في المئة للفترة نفسها من عام 2011»، في حين باعوا أسهما بقيمة 5.935 مليارات دينار، مستحوذين، بذلك، على 90.3 في المئة، من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «نحو 90 في المئة للفترة نفسها من عام 2011»، ليبلغ صافي تداولاتهم، شراءً، نحو 8.132 ملايين دينار.

ويلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، نحو 6.8 في المئة، «نحو 5.7 في المئة للفترة نفسها من عام 2011»، أي ما قيمته 449.358 مليون دينار، في حين بلغت قيمة أسهمهم المباعة، نحو 426.725 مليون دينار، أي ما نسبته 6.5 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «نحو 6.7 في المئة للفترة نفسها من عام 2011»، ليبلغ صافي تداولاتهم، شراءً، نحو 22.633 مليون دينار.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي، من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، نحو 3.2 في المئة، «نحو 3.3 في المئة للفترة نفسها من عام 2011»، أي ما قيمته 208.922 ملايين دينار، في حين بلغت نسبة أسهمهم المشتراة، نحو 2.7 في المئة، «نحو 2.6 في المئة للفترة نفسها من عام 2011»، أي ما قيمته 178.156 مليون دينار، ليبلغ صافي تداولاتهم، الوحيدون بيعاً، نحو 30.765 مليون دينار.

وبمقارنة خصائص التداول، خلال فترة الأحد عشر شهرا «يناير ولغاية نوفمبر 2012»، ظل التوزيع النسبي بين الجنسيات، كما هو، «نحو 90.4 في المئة للكويتيين و6.7 في المئة للمتداولين من الجنسيات الأخرى و2.9 في المئة للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي»، «مقارنة بنحو 90.9 في المئة للكويتيين ونحو 6.2 في المئة للمتداولين من الجنسيات الاخرى و3 في المئة للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي»، أي إن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية، بإقبال من جانب مستثمرين، من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، يفوق إقبال نظرائهم، من داخل دول المجلس، وغلبة التداول فيها للأفراد وهي خاصية إلى ازدياد، لا للمؤسسات.

وارتفع عدد حسابات التداول النشطة بما نسبته 11.2 في المئة، ما بين ديسمبر 2011 ونوفمبر 2012، «مقارنة بانخفاض ملحوظ بلغت نسبته 38.2- في المئة ما بين ديسمبر 2010 ونوفمبر 2011»، وقد بلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية نوفمبر 2012، نحو 15.400 حساب، أي ما نسبته 6.3 في المئة من إجمالي الحسابات، منخفضا عن مستوى نهاية أكتوبر 2012، بنحو 7.4- في المئة، خلال شهر واحد.

الأفراد هم الأكثر تداولا في سوق المال

خلال أزمة المحادثات حول دعم اليونان

الأسواق الرئيسية تعرضت إلى هبوط حاد بعد مكاسب كبيرة

من الصعب التنبؤ بأداء ديسمبر في ظل الظروف السيئة وأوضاع منطقة اليورو

أوضح تقرير الشال أن أداء شهر نوفمبر للأسواق المنتقاة كان أداء مختلطا، أسوأ بأداء شهر أكتوبر، إذ حققت فيه أسواق سبعة مكاسب، بينما خسرت سبعة أسواق أخرى، ويميل إلى الارتفاع، لغلبة مستوى المكاسب على الخسائر بشكل عام، ولأن المكاسب، معظمها، كانت للأسواق الرئيسة الأكبر.

وكانت الأسواق الرئيسة قد تعرضت لهبوط حاد خلال شهر نوفمبر، عندما تأزمت المحادثات حول دعم اليونان من قبل شركائها في الوحدة النقدية، ثم عندما التفت المتعاملون إلى مآل ديون أمريكا السيادية بعد انتهاء انتخاباتها الرئاسية النيابية -الهاوية المالية-، ولكن إجازة الدعم لليونان، وبدء محادثات حزبي الولايات المتحدة الأمريكية حول تسوية خلافاتهما حول الميزانية، دعم تلك الأسواق ثم دفعها إلى الأعلى بشدة. وعليه، بقيت حال الأسواق، من حيث التقسيم، كما هي في نهاية شهر اكتوبر، أي 10 أسواق في المنطقة الموجبة و4 في المنطقة السالبة، عند مقارنة مستوى مؤشراتها في نهاية شهر نوفمبر بمستواها ببداية عام 2012.

وتصدر أداء السوق الألماني المنطقة الموجبة بمكاسب بحدود 25.6 في المئة، وتلاه السوق الهندي بمكاسب بحدود 25.1 في المئة، ثم سوق دبي المالي، ثالثا، بمكاسب بحدود 18.8 في المئة، بينما حقق السوق الياباني أعلى المكاسب، في شهر نوفمبر، وبحدود 5.8 في المئة بفضل انخفاض سعر صرف الين، وهي بمثابة اخبار طيبة لصادرات اليابان. واستمر السوق السعودي في المنطقة الموجبة، ولكن ليأتي، أخيراً أو عاشراً، بعد أن فقد في شهر نوفمبر، وحده، نحو 3.8- في المئة، ليأتي ثانياً، من حيث مستوى الخسائر المحققة في الشهر الأخير، بعد السوق الصيني.

وأصبح السوق الكويتي بمؤشريه، الوزني والسعري، في المنطقة الموجبة، فقد كان شهر نوفمبر شهر الاستعداد للانتخابات النيابية، ارتفعت فيه سيولة السوق الكويتي، مقاسة بمعدل التداول اليومي، بنحو 14.8 في المئة، ولكن نسبة الارتفاع في قيمة التداول اليومي بلغت 41.5 في المئة، في نصفه الثاني، مقارنة بمعدل نصفه الأول، وكان تركيز السيولة على الشركات القيادية، ومعها حقق مؤشر السوق الوزني مكاسب بنحو 4.2 في المئة، خلال شهر نوفمبر.

وظلت 3 أسواق إقليمية من أصل 4 أسواق في المنطقة السالبة، أكبر الخاسرين مقارنة ببداية العام كان السوق الصيني بخسائر بحدود 10- في المئة، ولعله هدف مقصود للتحكم المسبق بفقاعة أسعار أصول كانت محتملة، وشاركه المنطقة السالبة سوق البحرين بخسائر بحدود 8.3- في المئة وهو أمر في حدود المتوقع، ثم السوق القطري بخسائر بحدود 4.3- في المئة وهو أمر يصعب تفسيره، ثم سوق مسقط بخسائر بحدود 2.8- في المئة.

ويظل من الصعب التنبؤ بأداء شهر ديسمبر، فالوضع في دول الوحدة النقدية الأوروبية وحوار الحزبين في الولايات المتحدة الأمريكية، خاضعان لرقابة شديدة، وأية أخبار سيئة عنهما سوف تعيد سيناريو النصف الأول من شهر نوفمبر الفائت عندما هوت بورصات العالم، ولكن، من دون أخبار سيئة ورئيسة، سوف يستمر أداء الشهور الثلاثة الفائتة، خلال شهر ديسمبر، أي مختلطا ويميل إلى الارتفاع، ولكن قد نرى بعض التحسن في أداء أسواق الإقليم، ما لم تتفاعل الأحداث السياسية سلباً في أي منها.

ارتفاع إجمالي موجودات بنك برقان إلى 5.17 مليارات دينار

سجلت صعودا بـ620.1 مليون دينار في 9 اشهر

بنك برقان

حلل تقرير الشال النتائج المالية لبنك برقان عن نتائج أعماله، للفترة الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي 2012، والتي تشير إلى أن البنك، بعد خصم ضريبة دعم العمالة الوطنية، وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، والزكاة، والضرائب على الشركات التابعة في الخارج، قد حقق أرباحاً بلغت نحو 51.5 مليون دينار مقارنة مع 48.7 مليون دينار، للفترة ذاتها من العام السابق أي بارتفاع بلغ نحو 2.8 مليون دينار، بينما تراجع هامش صافي الربح «لمساهمي البنك والحصص غير المسيطرة»، وصولا إلى 26.5 في المئة، مقارنة بنحو 28.1 في المئة، وذلك بسبب ارتفاع إيرادات التشغيل بنحو 12.5 في المئة وهي نسبة أعلى من ارتفاع صافي الربح البالغ نحو 5.8 في المئة كما أسلفنا سابقا.

وعند خصم نصيب الحصص غير المسيطرة، نجد أن البنك حقق صافي ربح خاص بمساهمي البنك بلغ نحو 46.4 مليون دينار، مقارنة مع 41.4 مليون دينار للفترة نفسها من العام السابق، أي ارتفاعا بنحو 4.9 ملايين دينار، وارتفعت المخصصات على القروض والسلفيات إلى نحو 22.4 مليون دينار مقارنة بما قيمته 16.2 مليون دينار للفترة ذاتها من عام 2011.

وارتفعت الإيرادات التشغيلية للبنك إلى نحو 194.6 مليون دينار مقارنة بنحو 173 مليون دينار، للفترة نفسها من عام 2011، أي نموا بنسبة 12.5 في المئة أو ما يعادل 21.6 مليون دينار، إذ ارتفع صافي إيرادات الفوائد إلى 88.8 مليون دينار، مقارنة بما قيمته 81.1 مليون دينار في عام 2011، وذلك نتيجة ارتفاع إيرادات الفوائد بنحو 15.5 مليون دينار، وهو ارتفاع أعلى من ارتفاع مصروفات الفوائد البالغ نحو 7.8 ملايين دينار، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع صافي إيرادات الفوائد، كما أسلفنا سابقا.

وارتفع، أيضا، بند صافي الربح من العملات الأجنبية بنحو 6.5 ملايين دينار حين بلغ 12.8 مليون دينار في سبتمبر عام 2012، مقارنة بما قيمته 6.3 ملايين دينار، في الفترة ذاتها من العام السابق. بينما تراجع صافي إيرادات الاستثمار بنحو 2.4 مليون دينار عندما بلغ نحو 1.9 مليون دينار، وتراجع، أيضا، بند صافي إيرادات رسوم وعمولات بنحو 1.2 مليون دينار حين بلغ نحو 28 مليون دينار، مقارنة مع 29.2 مليون دينار، في الفترة ذاتها من العام السابق.

وتظهر البيانات المالية أن إجمالي موجودات البنك قد ارتفع بنحو 620.1 مليون دينار، أو ما نسبته 13.6 في المئة، ليبلغ نحو 5171.8 مليون دينار، مقابل 4551.8 مليون دينار، في نهاية عام 2011، وهذا الارتفاع سيكون أعلى فيما لو قارنا إجمالي الموجودات للفترة نفسها من عام 2011، إذ سيقارب 882.2 مليون دينار، أي ما نسبته 20.6 في المئة، حيث بلغ إجمالي الموجودات 4289.6 مليون دينار في 30 سبتمبر 2011.

وارتفعت الموجودات الحكومية «سندات وأذونات» لتصل إلى 510.2 ملايين دينار «وتمثل 9.9 في المئة من إجمالي الموجودات»، مسجلة نسبة ارتفاع بلغت 21.7 في المئة، أي ما قيمته 91.1 مليون دينار، مقارنة بإجمالي تلك الموجودات في نهاية عام 2011، عندما بلغت نحو 419.1 مليون دينار «9.2 في المئة من إجمالي الموجودات»، بينما سجلت الموجودات الحكومية ارتفاعا، بلغت نسبته 19.4 في المئة، أي ما قيمته 82.9 مليون دينار، عند مقارنتها بحجمها الذي كانت عليه في سبتمبر 2011، والبالغ 427.2 مليون دينار «وتعادل نحو 10 في المئة من إجمالي الموجودات».

وقامت إدارة البنك برفع حجم محفظة القروض والسلفيات بنسبة 23.6 في المئة، وهو تطور لافت، إذ ارتفعت إلى 2783.4 مليون دينار «53.8 في المئة من إجمالي الموجودات»، بعد أن كانت قد بلغت، في نهاية عام 2011، نحو 2252.3 مليون دينار «49.5 في المئة من إجمالي الموجودات»، وهذا الإرتفاع سيكون اكبر فيما لو قارنا، للفترة نفسها من عام 2011، إذ سيقارب 589.5 مليون دينار، أي ما نسبته 26.9 في المئة، إذ بلغ إجمالي القروض والسلفيات 2193.9 مليون دينار في 30 سبتمبر 2011 «51.1 في المئة من إجمالي الموجودات».

وتشير نتائج تحليلاتنا للبيانات المالية إلى أن مؤشرات الربحية، معظمها، سجلت ارتفاعاً، إذ ارتفع كل من مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين «ROE» «الخاص بمساهمي البنك» من 7.5 في المئة، في نهاية سبتمبر 2011، إلى نحو 8 في المئة، وارتفع، أيضا، مؤشر العائد على رأس المال «ROC» «الخاص بمساهمي البنك» إلى نحو 30.7 في المئة، وهو أكبر من مستواه المحقق، للفترة نفسها من العام الماضي، والبالغ 28.8 في المئة، بينما تراجع العائد على معدل الأصول «الخاص بمساهمي البنك وحقوق الأقلية» من نحو 1.2 في المئة إلى نحو 1.1 في المئة، وارتفعت ربحية السهم «الخاصة بمساهمي البنك» «EPS» إلى 31.5 فلسا مقابل 27.5 فلسا، للفترة نفسها من عام 2011، وبلغ مؤشر مضاعف السعر ربحية السهم «P/E» نحو 12.1 مرة، وبلغ مؤشر مضاعف السعر القيمة الدفترية «P/B» نحو 1.3 مرة.

«الوطني للاستثمار» توصي بشراء سهم أرامكس وترفع السعر إلى 2.90 درهم إماراتي

رفعت شركة الوطني للاستثمار تقييمها للسعر العادل لسهم أرامكس بواقع 14 في المئة إلى 2.90 درهم إماراتي، أي أعلى بواقع 50 في المئة من السعر الحالي في السوق كما في 5 ديسمبر 2012، وأوصت بشراء السهم. كما توقعت أن تحقق أرامكس نموا بواقع 15 في المئة في أرباحها الصافية في السنة المالية 2012.

وفي تقريرها الأخير عن شركة أرامكس، قالت شركة الوطني للاستثمار أن نظرتها المستقبلية لشركة أرامكس تبقى إيجابية من دون تغيير. ورأت أن الشركة سوف تستفيد من الآفاق الإيجابية للاقتصادات الخليجية. كما إن القدرات اللوجيستية وقاعدة التجارة الالكترونية التي تتمتع بها يجب أن تؤدي إلى ارتفاع الإيرادات من الخدمات ذات الهامش المرتفع. وأشارت إلى أن نجاح الشركة في طرح خدماتها في افريقيا على المدى المتوسط من شأنه أن يعزز هذه التوقعات.

استمرار نمو الإيرادات

وقالت شركة الوطني للاستثمار أن شركة أرامكس شهدت ارتفاعا في الإيرادات في الربع الثالث من العام 2012 بواقع 17.7 في المئة مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، وذلك بفضل ازدهار البيئة الاقتصادية في الأسواق الرئيسية للشركة. وتوقعت أن تحافظ الشركة على معدل النمو هذا في الربع الرابع من العام 2012. ومع ذلك، فإن ضغوط التكلفة نظرا للأحداث في سوريا وإنشاء عمليات جديدة في افريقيا قد أدت إلى ارتفاع المصروفات العمومية والإدارية كنسبة من المبيعات بواقع 230 نقطة أساس مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. وبناءً على ذلك، تباطأ نمو الربح التشغيلي في الربع الثالث من العام الحالي إلى 8.4 في المئة مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، بعدما كان قد تسارع في النصف الأول من العام إلى 23.4 في المئة مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.

وبالنسبة للربع الرابع من عام 2012، توقعت شركة الوطني للاستثمار أن يتحسن هامش الربح الإجمالي بواقع 90 نقطة أساس مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. ورأت أن ذلك يجب أن يؤدي إلى نمو الربح التشغيلي بواقع 18 في المئة، على الرغم من توقعاتها بارتفاع المصروفات العمومية والإدارية كنسبة مئوية من المبيعات بواقع 50 نقطة أساس.

وبالمحصلة، توقعت شركة الوطني للاستثمار أن تحقق أرامكس نموا بواقع 15 في المئة في أرباحها الصافية في السنة المالية 2012.

ارتفاع إنتاج سلطنة عمان من النفط بنسبة 0.75 في المئة

مسقط - «كونا»: اظهرت احصاءات عمانية رسمية نشرت امس ان انتاج سلطنة عمان من النفط الخام والمكثفات النفطية في شهر نوفمبر الماضي قد بلغ 28 مليونا و5 الاف و278 برميلا اي بمعدل يومي قدره 933 الفا و509 براميل بنسبته ارتفاع 0.75 في المئة مقارنة بشهر اكتوبر من نفس العام.

وذكر التقرير الشهري الذي تصدره وزارة النفط والغاز ان اجمالي كميات النفط الخام المصدرة في الخارج في شهر نوفمبر 2012 بلغ 23 مليون و573 الفا و442 برميلا بمعدل يومي قدره 785 الفا و781 برميلا بانخفاض نسبته 6.27 في المئة مقارنة بشهر اكتوبر 2012.

واستحوذت الاسواق الآسيوية كعادتها على النسبة الاكبر من صادرات النفط العماني اذ تصدرت الصين قائمة الدول المستوردة للنفط العماني خلال شهر نوفمبر الماضي بنسبة 45.84 في المئة تاليتي بعدها تايوان بنسبة 21.13 من مجمل الصادرات.

وفيما يتعلق بحركة أسواق النفط خلال شهر نوفمبر الماضي فقد استمر ارتفاع أسعار النفط الخام خلال هذا الشهر حيث بلغ متوسط سعر النفط الخام الأمريكي في بورصة نيويورك «شيكاغو» 86.92 دولارا للبرميل منخفضا بذلك 2.91 دولار مقارنة بتداولات شهر اكتوبر الماضي.

في حين بلغ مزيج بحر الشمال «برنت» متوسط سعري قدرة 108.96 دولارات للبرميل بانخفاض 2.08 دولار مقارنة بتداولات الشهر الماضي. وارتفعت اسعار النفط الخام العالمي في تداولات شهر نوفمبر الماضي مدعومة بالتفاؤل وصولا الى اتفاق الولايات المتحدة لتجنب ازمة «المنحدر المالي» الى جانب تصاعد التوتر في الشرق الأوسط. من جانب آخر شهد عقد نفط عمان الاجل في بورصة دبي للطاقة تذبذبا كغيره من النوعيات الأخرى في العالم تبعا للعوامل سابقة الذكر حيث بتراوح التداول بين 104.72 دولارات للبرميل و109.57 دولارات للبرميل ليستقر معدل سعر النفط العماني الرسمي تسليم شهر يناير 2013 عند 107.14 دولارات للبرميل منخفضا بذلك 1.53 دولار أمريكي تسليم شهر ديسمبر 2012.